



شركة المركز العربي للاستشارات
= ARAB CENTER =
FOR CONSULTING

الأوضاع الراهنة في منطقة الخليج وآثارها على القطاعات الاقتصادية في المملكة

يونيو 2026

الرياض : الرمز البريدي: 13214 / الرقم الإضافي: 8389 / هاتف: 2495444
الدمام : الرمز البريدي: 32413 / الرقم الإضافي: 6086 / هاتف: 8343466
الاحساء : الرمز البريدي: 36341 / الرقم الإضافي: 2096 / هاتف: 5622933
جدة : الرمز البريدي: 23326 / الرقم الإضافي: 8909 / هاتف: 6120055

E-mail: info@arabcenter.com.sa

المركز العربي للاستشارات
ترخيص رقم (51)

عضو mgi worldwide



#	المحتوى	رقم الصفحات
1	المقدمة	3
2	الملخص التنفيذي	4
3	القسم الأول: الاقتصاد السعودي عشية الأزمة	5
4	القسم الثاني: الأزمة وأثرها الإجمالي على الاقتصاد السعودي	6
5	القسم الثالث: التحليل القطاعي	8
6	القسم الرابع: التدخلات الحكومية والسياسات المعتمدة	17
7	القسم الخامس: الفرص الاستثمارية الناشئة في ظل التوترات	18
8	القسم السادس: السيناريوهات المستقبلية	10
9	القسم السابع: التوصيات الاستراتيجية	10

في ظل المتغيرات الاقتصادية والجيوسياسية المتسارعة التي تشهدها المنطقة، يهدف هذا التقرير إلى تقديم تحليل شامل ومتكامل لأداء الاقتصاد في المملكة العربية السعودية، مع التركيز على تأثيرات الأزمة الإقليمية الراهنة على القطاعات الاقتصادية المختلفة، واستشراف السيناريوهات المستقبلية المحتملة وانعكاساتها على بيئة الأعمال والاستثمار. ويستعرض التقرير بصورة منهجية أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية، إضافةً إلى تحليل تفصيلي لأداء القطاعات الحيوية مثل الطاقة، والسياحة، واللوجستيات، والعقارات، والتجزئة، إلى جانب تقييم السياسات المالية والنقدية والإجراءات الحكومية المتخذة لدعم الاستقرار الاقتصادي كما يهدف التقرير إلى تمكين صُنّاع القرار ورؤاد الأعمال والمستثمرين من فهم التحديات والفرص الناشئة، وتقديم توصيات استراتيجية عملية تساعد على اتخاذ قرارات مستنيرة في بيئة تتسم بارتفاع مستوى عدم اليقين.

وفي هذا السياق، يأتي إعداد هذا التقرير من قبل المركز العربي للاستشارات، وهو جهة استشارية متخصصة تقدم خدمات الاستشارات الاقتصادية والاستراتيجية، وتسعى إلى دعم متخذي القرار في القطاعين العام والخاص من خلال إعداد الدراسات التحليلية والتقارير المتخصصة، المبنية على منهجيات علمية وبيانات دقيقة، بما يساهم في تعزيز كفاءة التخطيط ودعم التنمية الاقتصادية المستدامة.

يكشف هذا التقرير أن الاقتصاد السعودي يجمع في الوقت الراهن بين عاملين متعارضين في ظاهرهما ومتكاملين في جوهريهما: الصمود الهيكلي القائم على قوة الأساسيات الاقتصادية والمالية، والتباطؤ الظرفي الناجم عن تداعيات التوترات الجيوسياسية التي اندلعت في أواخر فبراير 2026. وتبرز خمسة عوامل صمود هيكلية تُميّز الموقع السعودي عن سائر اقتصادات المنطقة:

عامل الصمود	الدلالة الاقتصادية
احتياطيات ساما: 471.8 مليار دولار	تغطي 22 شهرًا من الواردات، 3× المتوسط العالمي
صندوق الاستثمارات العامة: 925+ مليار دولار	رافعة استثمارية واسعة لتحفيز القطاعات
خط أنابيب شرق-غرب: 5-7 مليون برميل/يوم	بديل كامل عن مضيق هرمز للتصدير النفطي
الدين العام: ~32.7% من الناتج	مجال اقتراضي واسع للاستجابة في الأزمات
حصة غير النفط: 55.6% من الناتج	تنويع هيكلي حقيقي يحيي من الصدمات النفطية

القراءة المستقبلية

استنادًا إلى مجمل المعطيات المتاحة حتى 14 يونيو 2026، يُمكن تلخيص الموقف في ثلاث دلالات تحليلية جوهرية: أولاً: لا يُعاني الاقتصاد السعودي من أزمة انكماش هيكلية، بل يمرّ بمرحلة تباطؤ ظرفي قابل للإدارة مرتبط بطول أمد التوترات الجيوسياسية لا بضعف بنيوي في هيكل الاقتصاد. ثانياً: تُمثّل هذه المرحلة اختبارًا جديًا لمتانة رؤية 2030 وقدرتها على الاستمرار في بيئة الضغوط المالية، وتكشف أن الاقتصاد السعودي قطع شوطًا حقيقيًا في التنويع لكنه لا يزال يحتاج إلى استكمال له لضمان الفصل الكامل عن تقلبات النفطية. ثالثاً: تحمل هذه الأزمة في طياتها فرصًا استراتيجية للتسريع في مسارات التنويع واستقطاب الاستثمارات في قطاعات الدفاع والذكاء الاصطناعي والأمن الغذائي والصناعات البديلة، مما يجعل المملكة في موقع أفضل لمواجهة الصدمات المستقبلية إذا أحسنت توظيف هذه المرحلة استراتيجيًا. خلاصة المحافظ: "الحرب الإقليمية تُمثّل اختبارًا جوهريًا للاقتصاد العالمي والمنظومة متعددة الأطراف، وستواصل ساما تعزيز ركائز الاستقرار المالي في مواجهة هذه البيئة الاستثنائية." — محافظ ساما، يونيو 2026.

1.1 المنطلق الهيكلي: اقتصاد في مرحلة تحوّل

دخلت المملكة العربية السعودية عام 2026 من موقع اقتصادي متين، وبزخم تنموي لافت سبق أن بنته على مدى عدة سنوات متتالية. فقد سجّل الاقتصاد الوطني نموًا حقيقياً قُدِّر بنحو 3.8% في عام 2025، مدعومًا بارتفاع حصص الإنتاج النفطي وفق قرارات أوبك+، وتسارع ملحوظ في النشاط الاقتصادي غير النفطي الذي حقق نموًا بلغ 4.9% خلال 18 ربعًا متتاليًا. وكان صندوق النقد الدولي قد رفع توقعاته لنمو الاقتصاد السعودي في 2026 ثلاث مرات متتالية خلال النصف الثاني من 2025، ليستقر عند 4.5% في يناير 2026، فيما توقع البنك الدولي نموًا مماثلًا بنسبة 4.3%.

وعلى صعيد التنويع الاقتصادي، باتت القطاعات غير النفطية تُمثّل 55.6% من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في 2026، مرتفعةً من 45.4% في عام 2016، في مسار يعكس تحولًا هيكليًا حقيقياً بعيداً عن الاعتماد الريعي التقليدي على النفط. وقد أسهم القطاع الخاص في توليد ما بين 70% و75% من الزيادة الإجمالية في الناتج خلال السنتين الماضيتين، تصدّرت قطاعات الخدمات والتصنيع والتجزئة.

أما على الصعيد المالي، فقد اعتمدت الحكومة ميزانية 2026 بإيرادات مقدرة بنحو 1.147 تريليون ريال ونفقات قدرها 1.312 تريليون ريال، مع عجز متوقع يبلغ نحو 165 مليار ريال (ما يعادل 44 مليار دولار أو 3.3% من الناتج)، وهو عجز مُدار ضمن حدود أمانة في ظل الدين العام الذي يقل عن 33% من الناتج المحلي. وتُشكّل احتياطات ساما البالغة نحو 471.8 مليار دولار دعامةً مالية صلبة توفر غطاءً يكفي لتمويل الواردات على مدى 22 شهرًا، أي ثلاثة أضعاف المتوسط العالمي.

1.2 المؤشرات الاقتصادية الكلية في مستهل 2026

المؤشر	2024	2025	توقعات مطلع 2026
نمو الناتج المحلي الحقيقي	1.3%	3.8%	4.5%
نمو الناتج غير النفطي	4.3%	4.9%	4.6%
حصة غير النفط من الناتج	53%	55.6%	تصاعدية
التضخم CPI	1.7%	2.0%	1.7–2.7%
سعر الريو (ساما)	5.00%	4.25%	4.25%
عجز الميزانية % ناتج	-2.8%	-5.3%	-3.3%
الدين العام % ناتج	29.3%	31.5%	~32.7%
احتياطات ساما	415 مليار \$	419 مليار \$	471.8 مليار \$
مؤشر PMI غير النفطي	58.1	60.5	56.8 متوسط طويل

2.1 السياق الجيوسياسي للأزمة

مثلت التوترات الجيوسياسية في المنطقة التي اندلعت في أواخر فبراير 2026 اختبارًا غير مسبوق لمتانة الاقتصاد السعودي في مرحلة التحول الهيكلي. وقد أسفر التصعيد عن إغلاق حركة الملاحة عبر مضيق هرمز الذي كان يُمرّر يوميًا ما يزيد على 20 مليون برميل من النفط الخام ومشتقاته، أي ما يعادل 20-30% من تجارة النفط العالمية، إلى جانب ضغوط متصاعدة على سلاسل الإمداد الإقليمية وشبكات الشحن البحري الدولية.

ورصدت المؤسسات الدولية هذا التأثير في وقت مبكر؛ إذ أصدر صندوق النقد الدولي في مارس 2026 بيانًا أشار فيه إلى مراقبة تطورات المنطقة عن كثب في ضوء ما رصده من اضطرابات في التجارة والنشاط الاقتصادي وارتفاع حاد في أسعار الطاقة وتقلبات في الأسواق المالية. وفي أبريل 2026، خفّض الصندوق توقعاته لنمو الاقتصاد السعودي من 4.5% إلى 3.1%، في واحدة من أحد تخفيضات التوقعات على مستوى دولة منفردة في ذلك الإصدار. وفي يونيو 2026، جاء تقرير المادة الرابعة ليؤكد صمود الاقتصاد مع الإشارة إلى أن نموه قد يستقر عند نحو 2% في حال عادت الملاحة عبر هرمز إلى طبيعتها.

2.2 قنوات انتقال الأثر الاقتصادي

انتقلت تداعيات التوترات الجيوسياسية إلى الاقتصاد السعودي عبر أربع قنوات رئيسة متشابكة:

- قناة النفط والإيرادات: إذ يزيد إغلاق هرمز من تكلفة التصدير ويضغط على حجم الإنتاج الفعلي رغم ارتفاع الأسعار، مما أفضى إلى ارتفاع عجز الميزانية في الربع الأول من 2026 إلى 33.5 مليار دولار، أي ما يزيد على ضعفي العجز في الفترة ذاتها من العام الماضي.
- قناة الشحن واللوجستيات: إذ أدى ارتفاع أقساط التأمين البحري بنسبة تجاوزت 300% وإعادة توجيه السفن إلى رفع تكاليف الاستيراد والتصدير على الشركات السعودية في كافة القطاعات.
- قناة الثقة والاستثمار: إذ أربكت حالة عدم اليقين قرارات الاستثمار الأجنبي، وأدت إلى تأجيل أو تقليص بعض مشاريع رؤية 2030 الكبرى.
- قناة الطلب والاستهلاك: إذ سبّب ارتفاع تكاليف الشحن والواردات ضغوطًا تضخمية محدودة، في حين تراجع الطلب في قطاعات السياحة والتجزئة الوافدة.

تابع القسم الثاني: الأزمة وأثرها الإجمالي على الاقتصاد السعودي

2.3 التأثير الإجمالي: موازنة بين الصدمة والصمود

رغم جسامه الصدمة، أظهر الاقتصاد السعودي قدرة ملحوظة على الاحتواء، تستند إلى خمسة عوامل صمود هيكلية:

عامل الصمود	القيمة / المؤشر
احتياطات ساما	471.8 مليار دولار (22 شهر واردات)
صندوق الاستثمارات العامة	+925 مليار دولار
طاقة خط أنابيب شرق-غرب	5-7 مليون برميل/يوم عبر البحر الأحمر
الدين العام	32.7%~ من الناتج (منخفض ومستدام)
حصة القطاع غير النفطي	55.6% من الناتج الحقيقي

وعلى المستوى الراهن، تراجع مؤشر PMI لقطاع غير النفطي السعودي إلى 48.8 في مارس 2026 (أول انكماش منذ ست سنوات)، ثم تعافى إلى 51.5 في أبريل و52.8 في مايو، في مؤشر على أن القطاع يستعيد زخمه تدريجيًا مدعومًا بالطلب المحلي.

حجم القطاع وأهميته الهيكلية

يُمثّل قطاع الطاقة والنفط المحرك الاقتصادي الأول في المملكة العربية السعودية؛ إذ يُسهم في نحو 44% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، ويُشكّل ما يزيد على 67% من إيرادات الموازنة العامة، فضلاً عن نحو 70% من عائدات الصادرات. وتحتل المملكة المرتبة الأولى بين مُصدّري النفط عالمياً، بطاقة إنتاجية قصوى تبلغ 12.5 مليون برميل يومياً.

التأثير المباشر للتوترات

أدّى اضطراب الملاحة عبر مضيق هرمز إلى تعطلّ التصدير النفطي بالمسار التقليدي بصورة حادة، مما دفع أرامكو إلى تفعيل بديلها الاستراتيجي المتمثل في خط أنابيب الشرق-الغرب. ونجحت المملكة في مضاعفة صادراتها عبر موانئ البحر الأحمر بأكثر من ثلاثة أضعاف؛ إذ ارتفعت من 786 ألف برميل يومياً في فبراير 2026 إلى 2.5 مليون برميل في مارس 2026. وصرّح رئيس أرامكو بأن الشركة قادرة على تحويل 70% من صادراتها عبر هذا المسار البديل، لكنه حذّر في الوقت ذاته من أن الاضطراب إلى الاعتماد الدائم عليه يُضيف تكاليف تشغيلية إضافية ويُقيّد المرونة التسويقية.

مؤشرات الأداء المالي

أعلنت أرامكو السعودية في مايو 2026 ارتفاع صافي أرباحها بنسبة 25.5% في الربع الأول من 2026 مقارنةً بالفترة ذاتها من العام الماضي، مدفوعةً بارتفاع أسعار النفط في مرحلة التصعيد الأولى. في المقابل، وقع الاقتصاد الكلي في معضلة مزدوجة: فسعر التعادل المالي السعودي البالغ 90-96 دولارًا للبرميل يتجاوز المستويات السعرية السائدة في مراحل تراجع الطلب العالمي، مما يُفاقم الضغط على الميزانية العامة ويرفع العجز الفعلي عن المستوى المُخطّط له.

مؤشر	القيمة
الطاقة الإنتاجية القصوى	12.5 مليون برميل/يوم
الإنتاج الراهن	~10.1 مليون برميل/يوم
طاقة خط شرق-غرب	5-7 مليون برميل/يوم
صادرات البحر الأحمر (مارس 2026)	2.5 مليون برميل/يوم
أرباح أرامكو Q1 2026	+25.5% عن Q1 2025
سعر التعادل المالي	90-96 دولار/برميل
حصة القطاع من الإيرادات	67% من إيرادات الموازنة

يتمتع قطاع الطاقة بمرونة بنيوية استثنائية تُؤهلّه لامتناع الصدمة في الأمد القصير، غير أن استمرار الاضطراب يُشكّل ضغطاً متراكماً على الإيرادات السيادية وعلى القدرة التمويلية لمشاريع رؤية 2030.

تابع القسم الثالث: التحليل القطاعي - القطاع الثاني: اللوجستيات والنقل

حجم القطاع وأهميته الهيكلية

يُساهم قطاع اللوجستيات والنقل في نحو 6% من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، ويحتل موقعًا محوريًا في مستهدفات رؤية 2030 التي تسعى إلى تحويل المملكة إلى مركز لوجستي عالمي يربط بين آسيا وأوروبا وأفريقيا، مستفيدةً من موقعها الجغرافي الفريد على البحرين الأحمر والعربي.

التأثير المباشر للتوترات

مثلت تداعيات التوترات الجيوسياسية ضربةً مزدوجة لهذا القطاع على مستويين متلازمين: أولاً تراجع حجم الحركة التجارية العابرة جزاء إغلاق مضيق هرمز وإعادة توجيه السفن عبر رأس الرجاء الصالح، مما أضاف ما بين 10 و14 يومًا لزمان الشحن بين منطقة الخليج وأوروبا. وثانيًا الارتفاع الحاد في أقساط التأمين البحري التي تجاوزت 300%، وهو ما يُثقل كاهل الشركات المستوردة والمُصدرة السعودية على حدٍ سواء.

وقد شهدت موانئ الخليج السعودية، ولا سيما ميناء الدمام، تعقيدات تشغيلية بالغة، في حين بادرت الحكومة إلى رفع الطاقة الاستيعابية في موانئ البحر الأحمر كجدة والينبع واستيعاب الحجم الإضافي من الحركة البحرية المعادة توجيهها.

المؤشر	قبل التوترات	في ظل التوترات
عدد السفن اليومية عبر هرمز	20+ سفينة/يوم	5-6 سفن/يوم
إضافة زمن الشحن آسيا-أوروبا	—	10-14 يومًا
أقساط التأمين البحري	معدل طبيعي	+300%+
رسوم طوارئ الشحن (EBS)	غير مفعلة	مفعلة على معظم الخطوط

الأثر الاستراتيجي بعيد الأمد

تكشف هذه الاضطرابات هشاشةً بنيوية في مشروع تحويل المملكة إلى مركز لوجستي عالمي، إذ يُشير مركز تشاثام هاوس إلى أن أي إغلاق لهرمز ولو لفترة محدودة سيُلقي ظلًا على ثقة المستثمرين في استقرار مسارات التجارة السعودية على المدى البعيد. ومع ذلك، يرى بعض المحللين أن الأزمة قد تُعجل في تطوير بنية لوجستية بديلة أكثر تنوعًا وأمانًا، مما يُحوّل التحدي الراهن فرصةً استراتيجية في المدى المتوسط.

يعاني القطاع من تكاليف تشغيلية متصاعدة وتحولات في مسارات الشحن، مع فرصة مصاحبة لتعزيز البنية التحتية لموانئ البحر الأحمر ودفع الطموح اللوجستي لرؤية 2030 قُدّمًا.

تابع القسم الثالث: التحليل القطاعي - القطاع الثالث: السياحة والضيافة

حجم القطاع وأهميته الهيكلية

تُمثّل السياحة ركيزة محورية في رؤية 2030، وقد حققت المملكة في 2025 استقبال 123 مليون سائح وإيرادات سياحية تجاوزت 81 مليار دولار، مع مساهمة فعلية لهذا القطاع تبلغ نحو 11.5% من الناتج المحلي الإجمالي حين تُدرج الصناعات المرتبطة به بصورة كاملة.

التأثير المباشر للتوترات

أدّت التوترات الجيوسياسية في المنطقة إلى تراجع ملحوظ في الطلب السياحي الوافد، مدفوعًا بثلاثة محركات متزامنة: إصدار دول عديدة تحذيرات سفر للمنطقة، وارتفاع أقساط تأمين السفر، وتزايد حالات إلغاء الحجوزات في المراحل الأولى من الأزمة. كذلك أُلغيت وأُجلت عدد من الفعاليات الدولية الكبرى المدرجة على جدول 2026، مما ضاعف الخسارة في الإيرادات الترفيهية والضيافة.

مسار التعافي الراهن

رصدت بيانات مايو 2026 تحسّنًا لافتًا في مؤشرات الخدمات، إذ ارتفع مؤشر PMI الكلي لغير النفط إلى 52.8 مقارنةً بـ 48.8 في مارس، مما يعكس تعافيًا تدريجيًا مدفوعًا بالطلب المحلي وفعاليات الترفيه والسياحة الداخلية التي أبدت صمودًا أقوى من الوافدة. وعزّز ذلك الدعم الحكومي المباشر المقدم لقطاعي الطيران والضيافة لتغطية جزء من التكاليف الثابتة خلال فترة الضغط.

المؤشر	القيمة
إيرادات السياحة 2025	81 مليار دولار
السياح الوافدون 2025	123 مليون سائح
PMI الخدمات (مارس 2026)	أقل من 50 (انكماش)
PMI الخدمات (مايو 2026)	52.8 (توسع)
المتوسط التاريخي للPMI	56.8

يُعدّ هذا القطاع من الأكثر حساسيةً للتوترات الأمنية الإقليمية، وإن كان الطلب المحلي والسياحة الداخلية قد أدّيا دورًا تخفيفيًا مهمًا. والتعافي مشروط باستعادة الاستقرار وتراجع تحذيرات السفر الدولية.

حجم القطاع وأهميته الهيكلية

يُمثّل الشرق الأوسط 43% من الصادرات العالمية للبولي إيثيلين بما يعادل 12.5 مليون طن سنوياً، تضطلع المملكة السعودية بالحصة الكبرى منها عبر شركة سابك واستثمارات أرامكو البتروكيماوية. وكان 84% من هذه الصادرات يعبر تاريخياً مضيق هرمز نحو الأسواق الآسيوية.

التأثير المباشر للتوترات

تضرّر القطاع بصورة مزدوجة في آنٍ واحد: على جانب الإنتاج، أفضى اضطراب سلاسل التوريد إلى تعطل تدفق بعض المواد الخام وارتفاع تكاليف المشتريات. وعلى جانب التصدير، أسفرت صعوبات مضيق هرمز وارتفاع تكاليف الشحن إلى ضغط شديد على الهوامش الربحية، بينما ارتفعت أسعار البولي إيثيلين والبولي بروبيلين بأكثر من 200 دولار للطن في الأسواق الآسيوية مباشرةً. وفي المقابل، تراجع حجم الطلب العالمي على المنتجات الصناعية بفعل تباطؤ النشاط الاقتصادي في الأسواق المستوردة الكبرى كالصين وأوروبا.

الأثر الاستراتيجي بعيد الأمد

يواجه القطاع مخاطر إعادة رسم الخرائط التنافسية على المدى المتوسط؛ إذ قد يدفع استمرار الاضطراب بعض المستوردين الكبار نحو تنويع مصادر إمداداتهم خارج المنطقة، مما يهدد الحصة السوقية السعودية التي بُنيت خلال عقود.

الخلاصة التنفيذية

يعاني القطاع من ضغوط ثلاثية: ارتفاع التكاليف، وتعطل مسارات التصدير، وتراجع الطلب العالمي. والتعافي مشروط بحل أزمة الملاحة وإعادة تفعيل مسارات التجارة البحرية الطبيعية.

تابع القسم الثالث: التحليل القطاعي - القطاع الخامس: العقارات والتشييد

حجم القطاع وأهميته الهيكلية

يُساهم قطاع العقارات والبناء في نحو 14% من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، ويرتبط ارتباطاً عضوياً بمشاريع رؤية 2030 الكبرى كنيوم والبحر الأحمر والدرعية وغيرها، التي تُمثّل في مجموعها محفظة استثمارية تزيد قيمتها على 840 مليار دولار.

التأثير المباشر للتوترات

تكشف البيانات المتاحة حتى يونيو 2026 أن التوترات الجيوسياسية في المنطقة أفضت إلى تداعيات جوهرية على هذا القطاع، أبرزها: ارتفاع تكاليف مواد البناء المستوردة بفعل زيادة تكاليف الشحن، وتراجع بعض قرارات الاستثمار الأجنبي المباشر في المشاريع العقارية، وتأجيل أو تقليص نطاق بعض المشاريع الكبرى كمشروع ذا لاین الذي تراجع نطاقه من 170 كيلومتراً إلى 5 كيلومترات.

كذلك ارتفعت أسعار الألومنيوم والمواد المعدنية المستخدمة في البناء إلى مستويات قياسية، مما رفع التكلفة الإجمالية للمشاريع الجارية ووضع الجهة المنقّدة أمام معادلة صعبة بين ضبط التكاليف والإيفاء بالالتزامات التعاقدية.

الأثر على التزامات رؤية 2030

بات صندوق الاستثمارات العامة مضطراً إلى العودة لأسواق الدين الدولية في مايو 2026 بطرح سندات متعدد الشرائح لتأمين التمويل اللازم للمشاريع الجارية، في ظل ارتفاع العجز المالي وتباطؤ تدفقات الإيرادات النفطية.

الخلاصة التنفيذية

يمرّ القطاع بمرحلة ضغط على التمويل والتكاليف، مع إعادة ترتيب الأولويات الاستثمارية في مشاريع رؤية 2030 وفق معايير أكثر انتقائية واعتماداً على العوائد. والمنظور متوسط الأجل يبقى إيجابياً في حال استعید الاستقرار الإقليمي.

تابع القسم الثالث: التحليل القطاعي - القطاع السادس: التجزئة والاستهلاك الخاص

حجم القطاع وأهميته الهيكلية

يُمثّل الاستهلاك الخاص نحو 41% من الناتج المحلي الإجمالي الكلي، مما يجعل قطاع التجزئة والخدمات الاستهلاكية من أعمدة النشاط غير النفطي، وداعمًا رئيسًا لسوق العمل السعودية وتوظيف المواطنين ضمن مستهدفات السعودية.

التأثير المباشر للتوترات

تأثر هذا القطاع عبر ثلاث قنوات متزامنة:

- ارتفاع أسعار السلع المستوردة بفعل زيادة تكاليف الشحن والتأمين، مما أضاف ضغطًا تضخميًا على أسعار المواد الغذائية والسلع الكهربائية والألبسة.
- تراجع ثقة المستهلك في مراحل التصعيد الحاد خلال مارس وأبريل 2026، مما أفضى إلى تراجع الإنفاق على السلع الكمالية وتركّزه في الضروريات.
- تراجع الإنفاق السياحي الوافد الذي كان يُعزّز الطلب في المجمعات التجارية الكبرى وقطاعات الأزياء والترفيه.

مؤشرات التعافي

أظهرت بيانات مايو 2026 تحسّنًا في الطلب المحلي بدعم الإنفاق الحكومي الثابت وقوة سوق العمل في القطاع العام، إذ ارتفع PMI غير النفطي الكلي إلى 52.8 مسجلًا أسرع معدل توسع في ثلاثة أشهر.

الخلاصة التنفيذية

يُعدّ قطاع التجزئة والاستهلاك من أكثر القطاعات قدرةً على التعافي بسبب ارتباطه بالطلب المحلي الذي يتمتع بدعم حكومي مستدام. والمخاطر الرئيسية مرتبطة باستمرار الضغوط التضخمية على المدخلات المستوردة.

تابع القسم الثالث: التحليل القطاعي - القطاع السابع: الصناعة والتصنيع

حجم القطاع وأهميته الهيكلية

تضم المنظومة الصناعية في المملكة قطاعات التعدين والتكرير والصناعات التحويلية، وتُساهم مجتمعةً في نحو 10% من الناتج المحلي، مع مستهدفات رؤية 2030 الساعية إلى رفع هذه الحصة عبر تعزيز التصنيع المحلي وتقليل الاعتماد على الاستيراد.

التأثير المباشر للتوترات

يواجه القطاع ضغوطاً متعددة تشمل ارتفاع تكاليف مدخلات الطاقة والمواد الأولية المستوردة، واضطراب سلاسل التوريد في الصناعات الكثيفة الاستيراد، وتراجع الطلب الخارجي على بعض المنتجات المُصدّرة. وقد أشارت بيانات مارس 2026 إلى أن القطاع غير النفطي ككل سجّل انكماشاً للمرة الأولى منذ قرابة ست سنوات، ويُعزى جزء كبير من ذلك إلى تراجع الطلبات الجديدة في القطاع الصناعي.

الخلاصة التنفيذية

تبرز في هذا السياق فرصة استراتيجية مهمة تتمثل في تسريع برامج الإحلال الصناعي وتوطين الصناعات البديلة للواردات، وهو ما دفعت نحوه الحكومة بإطار حوافز مُعزّز في القطاعات الدوائية والدفاعية والتقنية.

تابع القسم الثالث: التحليل القطاعي - القطاع الثامن: القطاع المالي والمصرفي

حجم القطاع وأهميته الهيكلية

يُمثّل القطاع المالي والمصرفي نحو 11% من الناتج المحلي غير النفطي، وتُعدّ البنوك السعودية من بين الأمتن في المنطقة، بنسب كفاية رأس مال ومستويات سيولة تفوق المتطلبات التنظيمية.

التأثير المباشر للتوترات

استجابت ساما للتباطؤ الاقتصادي خلال النصف الثاني من 2025 بثلاثة تخفيضات متتالية لسعر الربو أخفضته من 5.00% إلى 4.25%، بهدف دعم السيولة وتحفيز الائتمان. وتواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة، التي تُمثّل نحو 20% من الناتج، صعوبات متزايدة في الحصول على التمويل في ظل تشدّد معايير الإقراض وارتفاع متطلبات الضمانات. كما تراجع مؤشر سهولة الحصول على التمويل من 65 نقطة في الربع الأول من 2024 إلى 47 نقطة في الربع الثالث من 2025.

مؤشر	القيمة
احتياطيات ساما	471.8 مليار دولار
صندوق الاستثمارات العامة	925+ مليار دولار
الدين الحكومي / الناتج	~32.7%
سعر الربو الحالي	4.25%
نمو القروض القطاعية	11.5% سنوياً

يُعدّ القطاع المالي أحد أعمدة الصمود الاقتصادي السعودي، وتبقى مخاطره محدودة في الأمد القصير، مع ضرورة متابعة دقيقة لجودة الأصول ومستوى التعثر في محافظ قروض القطاعات المتضررة.

تابع القسم الثالث: التحليل القطاعي - القطاع التاسع: سوق الأسهم (تداول)

شهد مؤشر تداول انخفاضاً حاداً تجاوز 20% في مرحلة ذروة التوترات الجيوسياسية، ثم دخل في مسار تعافٍ تدريجي، مع تباين واضح في أداء القطاعات يعكس الفروق في درجة التأثر والمرونة.

القطاع	الأداء منذ بدء التوترات
الطاقة	+12.4%
السياحة والضيافة	-22.1%
العقارات	-11.3%
التجزئة	-9.7%
البنوك	-8.5%
الصناعة	-7.8%
البتروكيماويات	-6.2%

4.1 السياسة المالية

- ميزانية 2025: 1.285 تريليون ريال — 28% منها لمشاريع رؤية 2030
- حزم إعفاءات جمركية مؤقتة على سلع أساسية (غذاء، أدوية، معدات)
- تأجيل التزامات ضريبية وزكوية للشركات المتأثرة بلا غرامات
- دعم مباشر لقطاعي السياحة والطيران لتغطية التكاليف الثابتة
- تسريع الإنفاق على مشاريع البنية التحتية لتحفيز النشاط الاقتصادي

4.2 السياسة النقدية

- خفض تدريجي لسعر الريو 75 نقطة أساس خلال H2 2025
- توسيع برامج الضمان الائتماني للشركات الصغيرة والمتوسطة
- تسهيلات عمليات السوق المفتوحة لضمان السيولة البنكية
- تخفيف مؤقت لمتطلبات الاحتياطي الإلزامي
- تفعيل إطار مساعدة السيولة الطارئة للبنوك المتأثرة

4.3 الإصلاحات الهيكلية — رؤية 2030

مؤشر رؤية 2030	الإنجاز
نسبة المبادرات المكتملة أو على المسار	85% من 1,502 مبادرة
عدد السياح في 2025	123 مليون سائح
إيرادات السياحة 2025	81 مليار دولار
حصة القطاع غير النفطي	56% من الناتج (4.7 تريليون ريال)
مشاركة المرأة في سوق العمل	فوق 33% هدف الرؤية (30%)
الاستثمار الأجنبي المباشر 2024	119 مليار ريال (+24% عن 2023)

القسم الخامس: الفرص الاستثمارية الناشئة في ظل التوترات

لا تقتصر التوترات الجيوسياسية على إفراز مخاطر؛ بل تُؤلّد في الوقت ذاته فرصًا استثمارية استراتيجية تُسرّع من مسار التنوع الاقتصادي السعودي وتُعزّز الاعتماد الذاتي في قطاعات حيوية.

5.1 قطاع الدفاع والصناعات العسكرية

يشهد هذا القطاع تحولًا متسارعًا نحو التوطين؛ إذ وقّعت هيئة المدن الصناعية (مدن) حزمة اتفاقيات جديدة لتوطين الصناعات العسكرية باستثمارات تتجاوز 4.26 مليار ريال على مساحات تتعدى أربعة ملايين متر مربع. كذلك أبرمت شركة L3Harris اتفاقية إطارية مع المملكة لتطوير تقنيات دفاعية متقدمة تشمل الذكاء الاصطناعي وأنظمة C4ISR. وفي مايو 2025، شكّلت المملكة محور صفقة دفاعية تاريخية مع الولايات المتحدة تبلغ قيمتها 142 مليار دولار في أكبر صفقة مبيعات دفاعية في التاريخ.

5.2 قطاع الذكاء الاصطناعي والتقنية

يتصدر الذكاء الاصطناعي قائمة أولويات الاستراتيجية الجديدة لصندوق الاستثمارات العامة 2026-2030، إذ تسعى المملكة إلى بناء منظومة تقنية محلية تُقلّل من الاعتماد على العمالة الوافدة وتُعزّز الإنتاجية في القطاعات الحيوية.

5.3 قطاع الأمن الغذائي والزراعة

تُطلق الحكومة حزمة فرص استثمارية لتعزيز الأمن الغذائي في مناطق متعددة، شاملة مشاريع الزراعة المائية والمدن الزراعية والثروة الحيوانية، في استجابة مباشرة لهشاشة سلاسل الإمداد الغذائية التي كشفتها التوترات الراهنة.

5.4 الصناعات البديلة للواردات

أسهم اضطراب سلاسل التوريد العالمية في تعزيز الحاجة إلى توطين الإنتاج في عدة قطاعات، لا سيما الصناعات الدوائية والطبية والكيميائية والمواد الإنشائية. وقد أطلقت الحكومة حزمة حوافز استثمارية معززة لاستقطاب المصنّعين المحليين والدوليين نحو هذه القطاعات الاستراتيجية.

القطاع الاستثماري	الفرصة	المحفز الرئيسي
الدفاع والأمن السيبراني	توطين صناعي + صفقات دولية	142 مليار دولار صفقة أمريكية
الذكاء الاصطناعي والتقنية	أولوية 2026-2030 PIF	تقليص اعتماد على العمالة الوافدة
الأمن الغذائي والزراعة	فرص استثمار حكومية جديدة	هشاشة سلاسل الإمداد الغذائي
الأدوية والتقنية الطبية	توطين ضروري استراتيجي	70% اعتماد على الاستيراد
الصناعات البديلة للواردات	فرصة ذهبية	اضطراب سلاسل التوريد العالمية
البنية التحتية اللوجستية	تطوير موانئ البحر الأحمر	إعادة رسم خارطة الشحن العالمي

6.1 محددات المسار المستقبلي

يرتكز استشراف المسار الاقتصادي السعودي على ثلاثة متغيرات جوهرية متشابكة: أولاً مدى استمرار التوترات الجيوسياسية في المنطقة وأمد انسداد مضيق هرمز أو انفراجه؛ وثانياً مسار أسعار النفط العالمية وتوازن العرض والطلب في الأسواق؛ وثالثاً درجة استمرارية تنفيذ مستهدفات رؤية 2030 وقدرة الحكومة على الإبقاء على زخم الإنفاق التنموي.

6.2 مصفوفة السيناريوهات الثلاثة

المؤشر	تفاؤلي (30%)	أساسي (50%)	تشاؤمي (20%)
الافتراض الجيوسياسي	تطبيع الملاحظة H2 2026	توترات متقطعة لأشهر	إغلاق هرمز ممتد + تصعيد
سعر النفط (برنت)	85-90 دولار	90-110 دولار	130+ دولار
نمو الناتج 2026	3.5-4.0%	2.0-3.1%	أقل من 1% / سالب
الناتج غير النفطي	تعافٍ سريع	تباطؤ كبير	انكماش ممتد
التضخم	1.8-2.2%	2.3-2.8%	3.5%+
السياحة	عودة تدريجية	انخفاض 11-27%	توقف شبه تام
الاستثمار الأجنبي	انتعاش تدريجي	تجميد الجديد	هروب رأس المال
PMI غير نفطي	56-58	51-54	أقل من 50
السيولة المصرفية	انفراج تدريجي	ضيق مستمر	ضغط حاد
قرار ساما	خفض إضافي 25 نقطة	ثبات أو خفض بطيء	رفع إجباري
العجز المالي / الناتج	2.5-3.0%	3.3-4.5%	5.0%+

6.3 تحذيرات استراتيجية

ثمة عوامل خطر إضافية ينبغي مراقبتها بدقة في المرحلة المقبلة:

- انسحاب الإمارات من أوبك+: يُلقى عبئاً إضافياً على المملكة بوصفها المنظم الرئيسي لأسواق النفط، مما قد يُقيّد قدرتها على ضبط الأسعار والكميات بالمرونة ذاتها.
- ضغط خدمة الدين: توسّع صندوق الاستثمارات العامة في الاقتراض الدولي قد يرفع تكلفة التمويل إذا استمرت بيئة أسعار الفائدة المرتفعة عالمياً.
- مخاطر سمعة الاستثمار: أي تصعيد إضافي قد يُعمّق تحقُّق المستثمرين الأجانب ويُؤخّر خطط الطرح العام الأولي لعدد من شركات رؤية 2030.
- تحدي سوق العمل: تراجع توظيف العمالة الوافدة في القطاعات المتضررة يُفاقم الضغط على استهداف توظيف السعوديين في قطاع الخاص.

القسم السابع: التوصيات الاستراتيجية

7.1 توصيات لقطاع الأعمال

الأولوية	الإجراء المقترح	التوصية
عاجل ●	توقعات نقدية لـ 6-12 شهرًا + صندوق طوارئ 3-6 أشهر	إدارة السيولة
عاجل ●	استكشاف التمويل الإسلامي + خصم أوراق تجارية + شراكات استراتيجية	تنوع التمويل
مهم ●	مخزون استراتيجي 60-90 يومًا + موردون بديلون محليون وإقليميون	سلاسل التوريد
مهم ●	مراجعة العمليات وإزالة الهدر + تسريع الرقمنة والأتمتة	ترشيد التكاليف
مهم ●	برامج تحفيز الدفع المبكر + تشديد شروط الائتمان التجاري	تسريع التحصيل
استراتيجي ●	التصنيع المحلي البديل + الدفاع + الصحة الرقمية + الذكاء الاصطناعي	الاستفادة من الفرص